الصباح الاقتصادية 12

العدد 3405 - السنة الثانية عشرة
الأحد 27 شوال 1440 - الموافق 30 يونيو 2019
Sunday 30 June 2019 - No.3405 - 12 th Year

التقرير أوضح أن الطموح بات هو العمل على وقف تدهور الأوضاع أو إبقائها على ما هي عليه

«الشال»: بناء «كويت جديدة» يعني حشد كل قوى العقل وراء المتاح من موارد بشرية

■ النهج الحالي للإدارة العامة لا يرتقي إلى ما هو أفضل من إدارة شركة مناخية

■ أسعار برميل النفط الكويتي هبطت من أعلى مستوى لها خلال الربع الأول من السنة المالية

■ الكويت أصدرت أكثر من تحذير معلن بنضوب قريب لأصول الاحتياطي العام السائلة

■ بيع المستقبل يأتي من ادعاء بوعد من الحكومة بتعويض أي عجز ناتج عن إسقاط أو خفض فوائد قروض المتقاعدين من الخزينة العامة

أوضح تقرير الشال الأسبوعي أن الإصلاح المالي والاقتصادي لم يعد هو المبتغى أو الأمل، وإنما أقصى الطموح بات العمل على وقف تدهور الأوضاع، وفي أحسن الأحوال إبقائها على ما هي عليه من أجل الحفاظ على إمكانية وأمل في إصلاح في المستقبل لو حدث وتغير نهج الإدارة العامة. فالنهج الحالي للإدارة العامة، حكومة وغالبية أعضاء مجلس الأمة، لا يرتقي إلى ما هو أفضل من إدارة شركة مناخية، حيث أصبحت المراهنة هي فقط على ديمومة الإدارة، ومكاسب النواب، إفشال أي استجواب بات يشتري بحاضر ومستقبل موارد البلد، وبوظائفها وخدماتها من دون حق.

في الوقت الذي هبطت فيه أسعار برميل النفط الكويتي من أعلى مستوى لها خلال الربع الأول من السنة المالية الحالية والذي بلغ 73.51 دولار أمريكي للبرميل في 26 ابريل إلى نحو 60.97 دولار أمريكي في 14 يونيو الجاري، ليرتفع إلى 65.17 دولار أمريكي في 21 يونيو بسبب سخونة الأحداث الجيوسياسية، أي فقد نحو 11.4 في المئة من أعلى مستوى بلغه وبعد دعم مؤقت من سخونة الأحداث السياسية لتلك الأسعار والتي طالت تهديد صادرات النفط. وفي الوقت الذي صدر في الكويت أكثر من تحذير معلن بنضوب قريب لإصول الاحتياطي العام السائلة، تدفقت مقترحات شعبوية تهدد استقرار واستدامة اقتصاد البلد، وتهدد مستقبل الضمان الاجتماعي لمتقاعديه. ففي مقابل إفشال اكتمال قائمة طالبي طرح الثقة بوزير المالية وانسحاب عاشر النواب الموقعين في الاستجواب السابق، امتد التعدي ليشمل ادعاءات حول قبول الحكومة بمقترحات قد تقوض ملاءة واستدامة صناديق التأمينات الاجتماعية المستفيد فيها حاليا نحو 135 الف مواطن، وعددهم إلى ازدياد، ونحن بانتظار ثمن إفشال الاستجواب الحالي بعد تقدم 10 نواب بطلب لطرح الثقة.

بيع المستقبل يأتي من إدعاء بوعد من الحكومة بتعويض أي عجز ناتج عن إسقاط او خفض فوائد قروض المتقاعدين من الخزينة العامة، في الوقت الذي تعرف فيه الحكومة أن العجز الاكتواري يبلغ نحو 12 مليار دينار كويتي، وأن استدامة المالية العامة نفسها مكان شك، وأن العجز الحالي ما بين سعر التعادل الرسمي للموازنة البالغ 80 دولار أمريكي للبرميل وآخر سعر لبرميل النفط الكويتي في شهر يونيو الجاري، بحدود 20 في المئة، والأسعار إلى هبوط، وأن ذلك العجز لا يأخذ في الاعتبار النفقات العامة من خارج الموازنة. وأمام تهديد حقيقي وخطر لارتفاع مضطرد للبطالة السافرة القادمة لا محالة، وتدفق 20 الف قادم جديد إلى سوق العمل سنويا، تتم مناقشة احتمال صرف راتب من دون دوام للمتزوجة. والحكومة إن صدق الإدعاء في الحالتين تمنح ما لا تملك. فليس من حقها العبث بمستقبل معظم المتقاعدين لشراء ديمومتها أو ديمومة أي وزير ضمنها، والأموال المقتطعة هي أساسا من أموال معظم المتقاعدين الآخرين الذي لم يقترضوا أو القادمين إلى التقاعد. وهي لا تملك منح ما سوف تعجز حتما عن مواجهته بزيادة أعباء المالية العامة إذا كنا نؤمن باولوية ديمومة الدولة، والحكومة ومجلس الأمة ليسا سوى سلطة إدارية مسئولة عن حقبة زمنية قصيرة، وواجبهما تسليم الأمانة -أي البلد- بوضع أفضل من حالها عند توليهما مسئولية إدارتها.

ثمر الكويت في حقبة، هدفها المعلن هو بناء «كويت جديدة»، وكويت جديدة يفترض أن تعني حشد كل قوى العقل وراء المتاح من موارد بشرية وغيرها واستخدامها الاستخدام الصحيح لضمان ديمومة مستقرة للبلد. والقلق، وهو قلق حقيقي، هو حول حالة البلد حالما تتغير الإدارة العامة الحالية ويحل مكانها من يأتي بعدها. فالوضع البائس للبلد حينها سوف يؤدي إلى عجز أي إدارة قادمة عن الإصلاح، مهما بلغت حصافتها.

التقرير الإقتصادي لمكتب وزير المالية - مايو 2019

يتناول تقرير وزير المالية لشهر مايو 2019 موضوعات عدة، وسوف نعلق في فقرتنا على موضوع واحد فقط، وهو تطورات أوضاع سوق النفط والتي تؤكد دون أدنى شك عدم استدامة المالية العامة، فالإنفاق إلى ارتفاع حتمي، والإيرادات وأكثر من 90 في المئة منها إيرادات نفطية، متناقصة وغير مأمونة.

التقرير ينسب إلى نشرة «ميس» بأن الطلب العالمي على النفط ارتفع ما بين عامي 2018 و 2019 من 98.7 مليون برميل يوميا إلى 99.9 مليون برميل يوميا في عام 2019، أي بزيادة بحدود 1.2 مليون برميل يوميا، والمفارقة أن زيادة المعروض من خارج دول أوبك في عام 2019 بلغت 2.1 مليون برميل يوميا، أي أنها جاءت على حساب فقدان أوبك 900 الف برميل يوميا. وحتى مع خفض الإنتاج باتفاق أوبك ودول منتجة خارجها، عادت أسعار خام برنت إلى مستوى الـ 60 دولار أمريكي للبرميل إذا استثنينا الارتفاع المؤقت بسبب الأحداث الجيوسياسية، وحتى هذا المستوى المنخفض يسمح بالتوسع في إنتاج النفط غير التقليدي والذي أدى إلى تفوق الولايات المتحدة في حجم إنتاجها على روسيا والسعودية، وأصبحت وفقا للرئيس الأمريكي لا تحتاج إلا قليلا لمضيق هرمز. وإيرادات أوبك من النفط والتي بلغت نحو 913.9 مليار دولار أمريكي في سنة 2014 وهي السنة التي انهارت الأسعار في ثلثها الأخير، من المتوقع لها ان تبلغ في عام 2019 نحو 558.2 مليار دولار أمريكي وفقا للتقرير، أي تفقد نحو 39 في المئة من مستوى إيرادات 2014.

وفي الكويت والتي باتت تصدر معظم نفطها لآسيا، وأكثر من نصف إيراداتها منه يأتي من أربع دول آسيوية هي كوريا الجنوبية والصين والهند واليابان، ثلاث من تلك الدول -باستثناء الهند- معرضة لهبوط في نموها الاقتصادي في المستقبل بما يؤثر سلباً على مستوى طلبها على النفط. ويقدر التقرير استناداً إلى «ميس» أن تهبط إيرادات النفط الكويتي من مستوى 58.4 مليار دولار أمريكي في عام 2018، إلى مستوى 52.75 مليار دولار أمريكي في عام 2019، أي تفقد نحو 10 في المئة من مستواها.

وفي مشروع «كويت -2035» تتبنى الكويت رؤية صحيحة بان الوقت بات جازما بضرورة تنويع مصار للدخل بعيدا عن النفط الذي يفقد أهميته ومعها مستوى إيراداته بمرور الوقت، وفي مشروع آخر -مؤسسة البترول الكويتية- تعتمد الكويت هدفا مناقضا تماما بزيادة الاعتماد على النفط وحشد استثمارات ضخمة ومنافسة للمشروع الأول لتحقيق ذلك الهدف. وفي عام 2019 فقط، ارتفعت النفقات العامة للسنة المالية الجارية بنحو 4.7 في المئة و9 شهور ضمنها في عام 2019، بينما مقدر لإيراداتها النفطية وفقا لتقرير مكتب وزير المالية أن تفقد 10 في المئة من مستواها في عام 2018. والوضع كما يبدو ليس أكثر من حراج بين جناحي الإدارة العامة على تصفية آنية لحاضر ومستقبل البلد، والثمن بخس جدا، حماية منصب أو مجموعة مناصب معظمها غير مستحق في الأصل.

الأداء المجمع لقطاع البنوك - الربع الأول 2019

حقق قطاع البنوك ويشمل 10 بنوك كويتية، خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام الحالي نموا ملحوظا في صافي الأرباح مقارنة بالفترة نفسها من عام 2018، إذ بلغت أرباح الربع الأول 2019 بعد خصم الضرائب وحقوق الأقلية نحو 245.9 مليون دينار كويتي، بارتفاع مقداره 17 مليون دينار كويتي أو بنحو 7.4 في المئة، مقارنة بنحو 228.9 مليون دينار كويتي للفترة ذاتها من عام 2018. وارتفع الربح التشغيلي للبنوك قبل خصم المخصصات بنحو 17.8 مليون دينار كويتي أو نحو 4.2 في المئة، وصولا إلى نحو 440.6 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 422.8 مليون دينار كويتي، وذلك نتيجة ارتفاع الإيرادات التشغيلية للبنوك بنحو 13.5 في المئة أو بنحو 131 مليون دينار كويتي، أي بقيمة أعلى من ارتفاع إجمالي مصروفاتها التشغيلية وبنحو 113.2 مليون دينار كويتي.

واستمرت البنوك الكويتية في تطبيق سياسة حجز المخصصات مقابل القروض غير المنتظمة، فبلغ إجمالي المخصصات التي إحتجزتها في الربع الأول من العام الجاري نحو 139.9 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 165.6 مليون دينار كويتي، أي انخفضت بنحو 25.7 مليون دينار كويتي أو بنحو 15.5 في المئة، أي أن غلبة التأثير في ارتفاع قيمة الأرباح الصافية للبنوك كان لإنخفاض مجمل المخصصات.

وبلغت أرباح البنوك التقليدية وعددها خمسة بنوك، نحو 152.1 مليون دينار كويتي ومثلت نحو 61.9 في المئة من إجمالي صافي أرباح البنوك العشرة، مرتفعة بنحو 5 في المئة مقارنة مع الفترة ذاتها من العام الماضي. بينما كان نصيب البنوك الإسلامية نحو 93.8 مليون دينار كويتي، ومثلت نحو 38.1 في المئة من صافي أرباح البنوك العشرة ومرتفعة بنحو 11.7 في المئة عن مستواها في الفترة نفسها من العام الماضي، أي أن أداء الشق الإسلامي من البنوك خلال الربع الأول ظل ينمو بمعدلات أعلى.

وبلغ مضاعف السعر إلى الربحية «P/E» لقطاع البنوك العشرة محسوبا على اساس سنوي نحو 16.8 مرة، مقارنة بنحو 13.9 مرة للفترة نفسها من العام الفائت، وثبت العائد على إجمالي الأصول المحسوب على أساس سنوي عند نحو 1.2 في المئة، وحافظ معدل العائد على حقوق الملكية على مستواه عند نحو 9.7 في المئة للفترتين.

وعند المقارنة ما بين أداء البنوك العشرة، استمر «بنك الكويت الوطني» في تحقيق أعلى مستوى أرباح بين البنوك العشرة ببلوغها نحو 107.7 مليون دينار كويتي «ربحية السهم 17 فلسا كويتيا» أو نحو 43.8 في المئة من صافي أرباح القطاع المصرفي، وبارتفاع بنحو 15.1 في المئة مقارنة مع الفترة ذاتها من عام 2018، وسبب رئيسي له هو ارتفاع عائدات الفوائد وصافي الإيرادات من التمويل الإسلامي. وحقق «بيت التمويل الكويتي» ثاني أعلى أرباح بنحو 51.6 مليون دينار كويتي «ربحية السهم 7.5 فلسا» أو نحو 21 في المئة من صافي أرباح البنوك العشرة، وبنسبة نمو 17.4 في المئة بالمقارنة مع الفترة نفسها من العام السابق، نتيجة ارتفاع صافي إيرادات التمويل وأتعاب العمولات وإيرادات الاستثمار. وحقق «بنك وربة» على أعلى نسبة نمو في الأرباح وبنحو 31 في المئة، إذ بلغت أرباحه نحو 3.8 مليون مقارنة بنحو 2.9 مليون دينار كويتي، نتيجة ارتفاع حجم المحفظة التمويلية بنحو 16.3 في المئة مقارنة مع الربع الأول 2018، إضافة إلى ارتفاع صافي إيرادات الأتعاب والعمولات وصافي إيرادات الاستثمار. بينما حقق «البنك التجاري الكويتي» أرباحا بلغت نحو 952 الف دينار كويتي مقارنة بنحو 10.1 مليون دينار كويتي، أي متراجعا بنحو 90.5 في المئة نتيجة ارتفاع المخصصات بنحو 43 في المئة خلال الربع الأول. في حين تراجعت أرباح «بنك الكويت الدولي» و «بنك برقان» خلال نفس الربع بنسبة 19.3 في المئة و5.8 في المئة على التوالي.

نتائج بنك وربة - الربع الأول 2019

أعلن بنك وربة عن نتائج أعماله للربع الأول من العام الحالي والتي تشير إلى أن صافي أرباح البنك «بعد خصم الضرائب» بلغ نحو 3.82 مليون دينار كويتي، بارتفاع مقداره نحو 904 الف دينار كويتي ونسبته 31 في المئة، مقارنة بنحو 2.92 مليون دينار كويتي للفترة ذاتها من عام 2018. ويعود السبب في إرتفاع صافي الأرباح، إلى إرتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية بقيمة أعلى من إرتفاع إجمالي المصروفات التشغيلية، وبذلك إرتفع الربح التشغيلي للبنك بنحو 2.31 مليون دينار كويتي وبنسبة 33.6 في المئة، وصولا إلى نحو 9.17 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 6.86 مليون دينار كويتي.

وارتفع إجمالي الإيرادات التشغيلية للبنك بنحو 3.35 مليون دينار كويتي أو بنحو 30.8 في المئة، وصولا إلى نحو 14.23 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 10.88 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من عام 2018. وتحقق ذلك نتيجة إرتفاع بند صافي إيرادات تمويل بنحو 1.36 مليون دينار كويتي وبنسبة بلغت 16.3 في المئة، وصولا إلى نحو 9.70 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 8.34 مليون دينار كويتي. وارتفع أيضا، بند صافي إيرادات استثمار بنحو 2.42 مليون دينار كويتي، وصولا إلى 3.51 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 1.09 مليون دينار كويتي. بينما حقق البنك خسارة من تحويل عملات أجنبية بنحو 255 الف دينار كويتي، مقارنة بأرباح بنحو 475 الف دينار كويتي حققها في الفترة المماثلة من العام الماضي، أي بانخفاض بنحو 730 الف دينار كويتي.

وارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية بقيمة اقل من إرتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية وبنحو 1.04 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 25.9 في المئة، وصولا إلى نحو 5.06 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 4.02 مليون دينار كويتي. وشمل الارتفاع جميع بنود المصروفات التشغيلية، ما عدا بند مصروفات عمومية وإدارية الذي انخفض بنحو 274 الف دينار كويتي. وبلغت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 35.5 في المئة، بعد أن كانت عند نحو 36.9 في المئة. وارتفع بند مخصص انخفاض القيمة بنحو 1.36 مليون دينار كويتي وبنسبة 35.7 في المئة، ليبلغ نحو 5.17 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 3.81 مليون دينار كويتي. وارتفع هامش صافي الربح بشكل طفيف إلى نحو 26.9 في المئة للأشهر الثلاثة الأولى من العام الحالي، مقارنة بنحو 26.8 في المئة للفترة نفسها من العام السابق.

وتشير البيانات المالية للبنك إلى أن إجمالي الموجودات سجل ارتفاعاً بلغ قدره 398.5 مليون دينار كويتي ونسبته 18.2 في المئة، ليصل إلى نحو 2.593 مليار دينار كويتي مقابل 2.194 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2018. في حين بلغ ارتفاع إجمالي الموجودات نحو 757.1 مليون دينار كويتي او ما نسبته 41.2 في المئة، عند المقارنة بالفترة نفسها من عام 2018 حين بلغ 1.836 مليار دينار كويتي. وارتفع بند مديني التمويل بنحو 153.7 مليون دينار كويتي أي نحو 9.6 في المئة، وصولا إلى نحو 1.762 مليار دينار كويتي، في المئة67.9 من إجمالي الموجودات، مقارنة بنحو 1.608 مليار دينار كويتي «73.3 في المئة من إجمالي الموجودات» في نهاية عام 2018. وارتفع بنحو 29.4 في المئة أو نحو 400.5 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 1.361 مليار دينار كويتي، في المئة74.1 من إجمالي الموجودات» في الفترة نفسها من عام 2018. وبلغت نسبة إجمالي مديني تمويل إلى إجمالي الودائع نحو 77.7 في المئة مقارنة بنحو 83.5 في المئة. وارتفع بند إيداعات لدى البنوك وبنك الكويت المركزي بنحو 104.3 مليون دينار كويتي أي بنسبة 40.7 في المئة، وصولا إلى نحو 360.8 مليون دينار كويتي «13.9 في المئة من إجمالي الموجودات» مقارنة مع نحو 256.5 مليون دينار كويتي «في المئة11.7 من إجمالي الموجودات» في نهاية عام 2018. وارتفع بنحو 196.2 مليون دينار كويتي وبنسبة 119.3 في المئة مقارنة بالفترة نفسها من عام 2018، حين بلغ نحو 164.6 مليون دينار كويتي «في المئة9 من إجمالي الموجودات».

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك «من غير احتساب إجمالي حقوق الملكية» قد سجلت ارتفاعا بلغت قيمته 392.7 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 20.4 في المئة، لتصل إلى نحو 2.316 مليار دينار كويتي مقارنة بنحو 1.924 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2018. وحققت ارتفاعا بنحو 658.3 مليون دينار كويتي أي بنسبة نمو بلغت 39.7 في المئة، عند المقارنة مع الفترة نفسها من العام الفائت حين بلغت 1.658 مليار دينار كويتي. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 89.3 في المئة، بعد أن كانت نحو 90.3 في المئة.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية المحسوبة على أساس سنوي إلى أن معظم مؤشرات ربحية البنك قد سجلت انخفاضا مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2018، إذ انخفض مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص للبنك «ROE» إلى نحو 7.7 في المئة مقارنة بنحو 11.5 في المئة. وانخفض مؤشر العائد على معدل رأسمال البنك «ROC» إلى نحو 10.2 في المئة مقارنة بنحو 11.7 في المئة. وانخفض أيضا، مؤشر العائد على معدل موجودات البنك بشكل طفيف جدا «ROA» حين بلغ نحو 0.64 في المئة مقارنة بنحو 0.65 في المئة. بينما ارتفعت ربحية السهم الواحد الأساسية والمخففة للبنك «EPS» إذ بلغت نحو 0.90 فلس مقارنة بنحو 0.44 فلس. وبلغ مؤشر مضاعف السعر / ربحية السهم الواحد «P/E» نحو 66.9 ضعف مقارنة بنحو 134.1 ضعف «أي تحسن». وذلك نتيجة ارتفاع ربحية السهم الواحد الأساسية والمخففة للبنك بنحو 104.5 في المئة، مقابل ارتفاع اقل لسعر السهم السوقي وبنسبة 2.1 في المئة، مقارنة مع مستواهما في 31 مارس 2018. وبلغ مؤشر مضاعف السعر / القيمة الدفترية «P/B» نحو 0.9 ضعف مقارنة بنحو 1.3 ضعف.

الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي مختلطاً، حيث ارتفع مؤشر كل من قيمة الأسهم المتداولة، كمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة. بينما انخفض المؤشر العام «مؤشر الشال». وكانت قراءة مؤشر الشال «مؤشر قيمة» في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 508.2 نقطة، بانخفاض بلغت قيمته 0.2 نقطة ونسبته 0.04 في المئة عن إقفال الأسبوع الماضي، بينما ارتفع بنحو 79.2 نقطة اي ما يعادل 18.5 في المئة عن إقفال نهاية عام 2018.

اجمالي الايرادات التشغيلية للربع الأول 2019

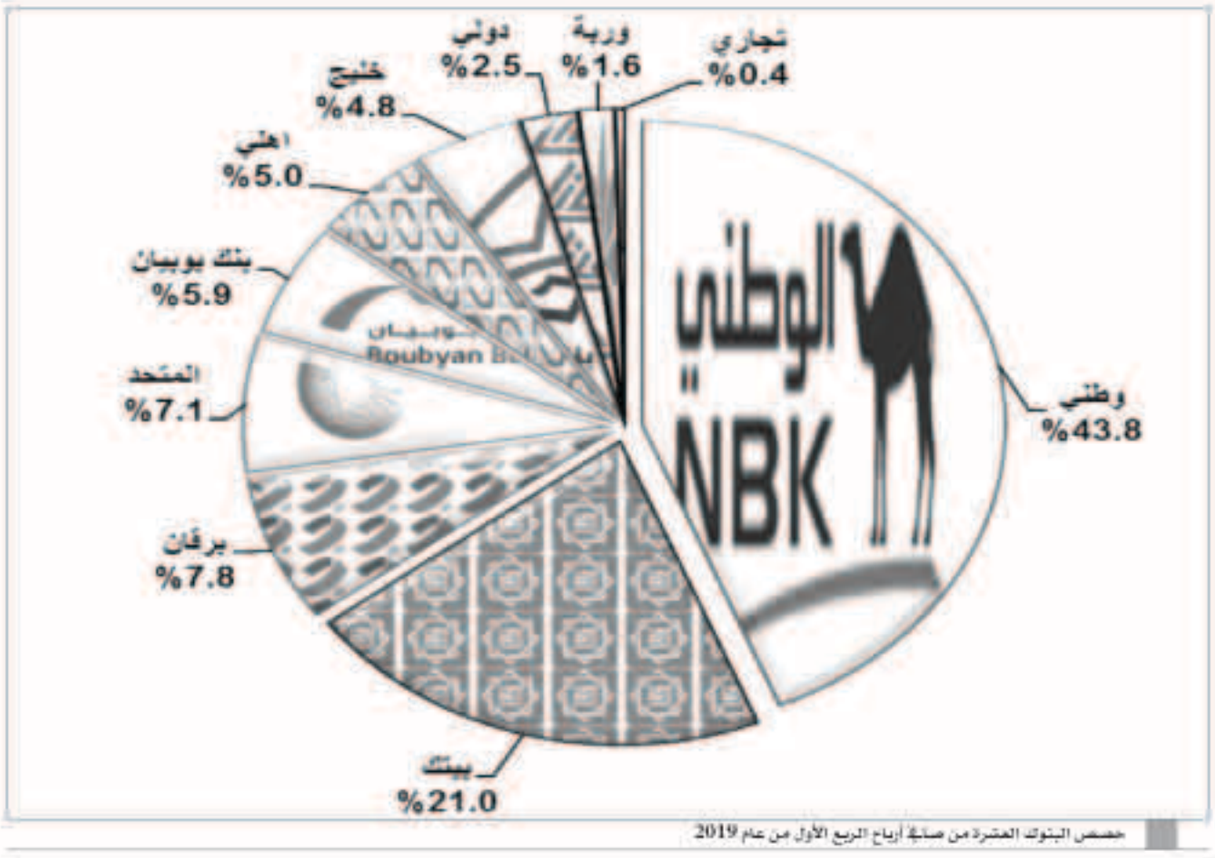

حصص البنوك العشرة من صافي أرباح الربع الأول من عام 2019

↑	%31.0	904	2,917	3,821	صافي الربح
			المؤشرات		
↓			%0.65	%0.64	**العائد على معدل الموجودات
↓			%11.5	%7.7	** العائد على معدل حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك
↓			%11.7	%10.2	**العائد على معدل رأس المال
↑	%104.5	0.46	0.44	0.90	ربحية السهم الواحد (فلس)
↑	%2.1	5	236	241	أقفال سعر السهم (فلس)
			134.1	66.9	*مضاعف السعر على ربحية السهم (P/E)
			1.3	0.9	مضاعف السعر على القيمة الدفترية (P/B)

المؤشرات المالية المنتهية في 31 مارس 2019 على أساس سنوي